

حسان دياب يستكشف فرص شق صفوف مناوئيه

الحراك الشعبي ينفى أي اتصال برئيس الحكومة اللبنانية المكلف



يسعى حسان دياب، رئيس الحكومة اللبنانية المكلف المدعوم من حزب الله والمرفوض من المكون السنني، إلى استمالة شق من المتظاهرين لضرب وحدة الحراك الشعبي عبر الإيهام بوجود مفاوضات مع قادة الاحتجاجات لتجاوز مأزق التشكيل الحكومي، فيما يواصل أنصار رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري رفضهم تكليف حسان دياب على الرغم من دعوة رئيس تيار المستقبل أنصاره إلى ضبط النفس وإيقاف التظاهر.

بيروت - فيما كان متوقعا ان تشهد بيروت الأحد تظاهرة ضخمة سميت مليونية رفضا لتكليف حسان دياب بتشكيل الحكومة، ظهرت بوادر محاولات جديدة لشق الشارع وصفوف الحراك الشعبي الذي اصدر بياناً يتبرأ فيه من أي مجموعة تتلقى رئيس الحكومة المكلف.

وبدا واضحا ان تفتيت الانتفاضة هو الرهان الأول في هذه المرحلة، علما ان الغضب لم يتبدد بعد مما اعتبرته قوى عديدة خرقاً للميثاقية بتكليف دياب الذي لم يسمه سوى خمسة نواب سنة خلال الاستشارات التي أجراها الرئيس ميشال عون قبل إصداره بيان التكليف. ودعا وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل إلى تشكيل حكومة تضم وزراء غير سياسيين. وكان لافتا ان كتلة حزب الله النيابية تمسكت بان يكون "الحس الوطني" معيارا لاختيار الوزراء، مشددة على ان أبرز مهام الحكومة يجب ان تكون "الحفاظ على انتصارات اللبنانيين ضد إسرائيل".



جبران باسيل
ترفض إبعاد أي أحد عن الحكومة المقبلة كما ترفض أن يبعدنا أحد

وتساءلت أوساط عما إذا كانت هذه إشارة إلى تمسك الحزب بصيغة "الشعب والجيش والمقاومة" التي اندرجت في بيانات وزارة لحكومات سابقة، من أجل استرضاء الحزب المتهم الآن بالوقوف وراء اختيار دياب وقطع الطريق على عودة سعد الحريري إلى ترؤس حكومة اختصاصيين.

وشدد باسيل على أن هذه ليست حكومة حزب الله وترفض إبعاد أي أحد عنها كما ترفض أن يبعدنا أحد،

فيما زادت الشكوك حول الصيغة التي ستحفظ للحزب وحليفته حركة أمل والتيار الوطني الحر نفوذاً مباشراً في حكومة أعلن دياب أنه سيرحس على إشراك الحراك الشعبي فيها وأنها ستكون لكل اللبنانيين. لكن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وصفها بأنها حكومة "الفرسان الثلاثة"، في إشارة إلى حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر.

وسارع الحراك الشعبي الأحد إلى إصدار بيان ينفى وجود تفاهم لبدء حوار مع رئيس الحكومة المكلف، بعدما تردت أنباء صباحاً عن توجه وفد من الحراك إلى منزل دياب. وفي وقت لاحق نقلت قناة "أم تي في" عن محمد نون، الذي وصف نفسه بأنه يرأس البنك الإعلامي اللبناني، قوله لدى مغادرته منزل دياب إنه كان في مرحلة أولى ضمن مجموعة مع الحراك في الشارع ثم انسحبت لدى تعرض الجيش اللبناني لاعتداءات. وأضاف أنه جاء للقاء رئيس الحكومة المكلف بوصفه مستقلاً، داعياً الجميع إلى تلقي دعوة دياب إلى الحوار. وذكر أنه قدم إلى الأخير ملفاً عن

التطور التكنولوجي في الثورة الرقمية، وأنه لم يطلب شيئاً لنفسه. وحين سئل عن يمثل وهو وجه غير معروف لدى الإعلاميين في بيروت؛ أجاب بان له تجربته في مؤسسات إعلامية كبرى. وتفيد أوساط بان محمد نون أقام سنوات في طهران حيث عمل مراسلاً لصحيفة "الحياة" التي كانت تصدر في لندن، ثم عاد إلى لبنان للعمل لدى "بي. بي. سي".

ويواصل أنصار رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية سعد الحريري، احتجاجاتهم رفضاً لتكليف حسان دياب بتشكيل الحكومة المقبلة، فيما لم تفتح دعوات متكررة من الحريري، زعيم تيار المستقبل، في إقناع أنصاره بعدم الاحتجاج وقطع الطرقات. وفيما توافد الآلاف من المحتجين إلى ساحة الشهداء في قلب بيروت مساء أمس بدأ أن هناك توجّهين في صفوف المنتفضين، أحدهما يدعو إلى منح رئيس الحكومة المكلف فرصة ليشكل الحكومة ويترشح برنامجاً محدداً، في حين أصرت الغالبية على رفضه. ونددت

الحراك متماسك

بتوزيع صور من لقاء جمع حسان دياب بمجموعة من الأشخاص تردد أنها تنتمي إلى المنتفضين. وكان اللافت أمس أن بطريك المارونة بشارة الراعي حض جميع القوى على التعاون مع رئيس الحكومة المكلف. وبلغت كتلة المستقبل البرلمانية (19 نائباً من 128)، بزعامة الحريري، دياب بأنها "لن تشارك بالحكومة، ولن تعرقل تشكيلها"، بحسب ما صرح به النائب عن الكتلة، سمير الجسر، السبت. واعتذر الحريري مرتين عن عدم ترشحه لتشكيل الحكومة، في ظل إصراره على تأليف حكومة تكنوقراط، تلبية لمطلب المحتجين، بينما ترغّب قوى سياسية أخرى في تشكيل حكومة هجينة من سياسيين واختصاصيين.

ويواصل أنصار الحريري احتجاجاتهم رغم أنه دعاهم إلى عدم الاحتجاج، إذ غرد على تويتر الجمعة، قائلاً "يلى فعلاً بجنبني يطلع من الطرقات فوراً". ويرى محللون أن الحريري يعتقد أن دياب يمثل مرحلة مؤقتة لا تستدعي فتح معركة كبرى، أو أن تكليف دياب بتشكيل

الحكومة يمثل تحدياً لكافة التيارات السياسية المناوئة لحزب الله، وتحدياً للحراك الشعبي المندلع منذ شهرين. كما أنه يمثل تحدياً للمجتمع الدولي الذي وصفته وسائل إعلام غربية، لاسيما في باريس ولندن وواشنطن، بأنه مرشح حزب الله، وبالتالي لن يخوض الحريري المعركة وحده. وقالت بعض المعلومات إنه بغض النظر عن حسابات الحريري التي تبرر اعتذاره وتفسر موقفه غير العدائي من دياب، فإن تحركاً داخل الطائفة السننية يجري وقد يظهر تحت رعاية دار الفتوى للاعتراض على حالة التطاول على حقوق الطائفة التي يؤمّنها الدستور في لبنان، كما حالة الاستهتار بدور السنة التاريخي في البلد.

ويصر المحتجون على تشكيل حكومة تكنوقراط قادرة على معالجة الوضعين السياسي والاقتصادي، في بلد يعاني أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990. كما يطالبون باستعادة الأموال المنهوبة ورحيل ومحاسبة بقية مكونات الطبقة الحاكمة، التي يتهمونها بالفساد والافتقار إلى الكفاءة.

البرلمان الأردني يناقش إلغاء اتفاق الغاز مع إسرائيل

عمان - طالب رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة الأحد بإعطاء "صفة الاستعجال" لمذكرة نيابية تطالب الحكومة بإلغاء اتفاق أيرم مع إسرائيل لتزويد الأردن بالغاز، بداية من عام 2020 ولمدة 15 عاماً بقيمة 10 مليارات دولار. وبحسب وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) التي أوردت النبا فإن رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة دعا خلال جلسة لمجلس النواب للجنة القانونية النيابية إلى منح صفة الاستعجال لمقترح نيابي بقانون يمنح استيراد الغاز من إسرائيل، تم تقديمه عبر مذكرة نيابية وقع عليها 58 نائباً من أعضاء المجلس البالغ عددهم 130 نائباً.

وهذه ليست المرة الأولى التي يطالب فيها أعضاء في مجلس النواب بإلغاء اتفاقية الغاز مع إسرائيل، ففي 26 مارس طالب مجلس النواب الحكومة بإلغاء الاتفاقية.

وفي 16 سبتمبر أكدت المحكمة الدستورية أن اتفاقية الغاز التي أبرمتها شركة الكهرباء الوطنية مع إسرائيل "لا تتطلب موافقة مجلس الأمة" بشقيه مجلس النواب ومجلس الأعيان. وفي 26 سبتمبر 2016 وقعت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (وهي شركة مملوكة بالكامل للحكومة الأردنية) اتفاقاً قيمته 10 مليارات دولار مع شركة نوبل إنيرجي لتوريد الغاز من حقل ليفيathan البحري بداية من عام 2020 ولمدة 15 عاماً.

وتحدثت صحيفة هارتس الإسرائيلية في وقت سابق عن تفاصيل مثيرة وردت في اتفاق الغاز بين الأردن وإسرائيل، والذي يواجه معارضة أردنية كبيرة تطالب بإلغائه. وقبيل أشهر من ضخ الغاز الإسرائيلي إلى شركة الكهرباء الأردنية، كشفت الصحيفة في تقرير أعده الصحافي عيران أزران، عن "تفاصيل جديدة تتعلق بسعر الغاز في الصفقة".

وبحسب هارتس، يدور الحديث عن "تكلفة مرتفعة نسبياً" لأن شركة خطوط الغاز الإسرائيلية، نشئت أنبوباً خاصاً للتصدير، وهذا يعني بحسب مزاعم الصحيفة أن "تكلفة الشراء الفعلية هي أقل من الأسعار المحددة في الاتفاق". وبحسب ما ورد في الاتفاق، فإن "الحكومة الأميركية منحت الحكومة الأردنية ضمانات لدفع التزامات الشركة الأردنية، كما منحت نوبل إنيرجي ضمانات لتلقيها الأرباح، وفي حال تعثرت الشركة الأردنية في الدفع أو تنفيذ اتفاق شراء الغاز، ستتحول واشنطن جزءاً من أموال المساعدة الأميركية للأردن إلى إسرائيل".

تأجيل حسم نقاط الخلاف على سد النهضة

نتائج كاملة للاجتماعات الثلاثة السابقة لا يعني الفشل، ولا يعكس وجود جانب إيجابي أو سلبي لسير المفاوضات. وأوضح أن هناك اتفاقاً ضمناً بين البلدان الثلاثة منذ انطلاق الاجتماعات منتصف نوفمبر الماضي، على عدم التسرع في الإعلان عن النتائج أو إطلاق تصريحات فردية، والاكتماء ببيانات مشتركة ومنضبطة للحفاظ على تماسك المفاوضات وعدم التأثير عليها.

ويبدو الاتجاه نحو الوصول إلى اتفاق صعباً، لأن الخلافات بين مصر وإثيوبيا في مفاوضات سد النهضة تدور حول نقطتين رئيسيتين، الأولى سنوات الملء والتشغيل، حيث تطالب

مصر بمراعاة حالة الفيضان في النيل الأزرق وبالتالي تحديد سنوات الملء، حسب حالة الفيضان، مع تخصيص 40 مليار متر مكعب من المياه سنوياً طيلة سنوات الملء، فيما ترفض إثيوبيا ذلك. أما النقطة الثانية فتتمثل في طلب القاهرة الحفاظ على منسوب المياه ببحيرة ناصر عند 165 متراً لضمان تشغيل السد العالي وتوليد الكهرباء وتلبية احتياجاتها المائية في سنوات الجفاف، فضلاً عن التنسيق في إدارة سد النهضة والسد العالي، طبقاً لألية إدارة السدود على الأنهار المشتركة، وهو ما ترفضه إثيوبيا أيضاً. وعلى الرغم من وجود التاريخ ضمن خطة



ملف متشعب

زمنية وضعتها أديس أبابا منذ سنوات، إلا أن البعض من المراقبين اعتبروا توقيت الإعلان مؤشراً سلبياً ولا يدعم سير المفاوضات، بعد أن تعالت أصوات إثيوبية تعارض المفاوضات برعاية واشنطن.

وقال ناشطون سياسيون، إن الاجتماعات بشكلها الحالي تهدر حقوق إثيوبيا المائية وترغمها على تعطيل أعمال التنمية. واعتبر مراقبون أن موافقة صندوق النقد الدولي أول المؤشرات على مكاسب أديس أبابا من سلسلة اتفاق واشنطن في نوفمبر، والتي فتحت الباب أمام تسوية الكثير من القضايا المحلية الموازية، في مقابل إنهاء أزمة سد النهضة التي استمرت قرابة تسعة أعوام.

وأكدت مديرة البرنامج الأفريقي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أمانى الطويل، أن هناك تعطيماً مقصوداً على كواليس المفاوضات الفنية، "ولغة البيان المشترك في واشنطن والخرطوم اتسمت بالدبلوماسية أكثر من كونها حاسمة في النتائج، وهذا لا يعني أن الأمور سيئة، لأن الجميع يبدو هذه المرة راغباً في الوصول إلى حل".

وتوقعت في تصريح لـ"العرب" أن تطالب إثيوبيا أو الدول الثلاث معاً بمهلة جديدة وقصيرة بعد بناير المقبل لحسم النقاط الخلافية لأن الغاية في النهاية حل المشكلة بين الدول المعنية بدلاً من إدخال أطراف من الخارج

تعديل حكومي في مصر يكرس ملف الاقتصاد أولوية قصوى

القاهرة - أدى عشرة وزراء جدد بالحكومة المصرية اليمين الدستورية، أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي، الأحد، بعد موافقة مجلس النواب، وتركزت أكثر الوجوه الجديدة في الحقائق الاقتصادية، ما يعكس وجود تحفظ رئاسي على إدارتها، وأن هذا الفكر مستمر في السيطرة على أجندة الحكومة، ما يقلل رسمياً التوسع في الاهتمام بملف الإصلاح السياسي.

وشملت التغييرات وزراء العدل والتعاون الدولي والطيران المدني والتضامن الاجتماعي والزراعة والتجارة والصناعة والمجالس النيابية، فضلاً عن دمج وزارتي السياحة والآثار، وضم التنمية الاقتصادية إلى وزارة التخطيط، وإنشاء وزارة جديدة للإعلام.

ويخاطب التعديل في قوائم الحكومة المستثمرين في الخارج وليس السياسيين في الداخل، فهناك تغيير في الاستثمار والتعاون الدولي والسياحة والطيران والتجارة، وكلها حقائب وزارية تقوم سياساتها على التواصل الخارجي، سواء مع أفراد

أو مع مؤسسات وحكومات، ما تطلب انتقال ملف الاستثمار إلى رئيس الحكومة شخصياً، لأنه بحاجة إلى حسابات دقيقة وقرارات سريعة. ويرى البعض من المراقبين أن التغيير الوزاري يكرس تعامل السيسي مع الاقتصاد كأولوية سياسية ويحتاج إلى المزيد من الإصلاحات، لكن تلك النظرة قد لا تلتقي بقولا لدى الشارع الذي يعنيه في المقام الأول خفض الأعباء المعيشية وتحسين جودة وسعر الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتظل نقطة الخلاف الجوهرية بين الحكومة ومعارضها أنها تعتبر الاقتصاد رمانة الميزان للاستقرار السياسي، وترى أن زيادة معدلات التنمية وتوفير فرص العمل وإنشاء المشروعات الكبرى تسبق أي شيء، في حين ترفض المعارضة هذا المنطق، لأن العناد مع الشارع يشكل خطراً على الاستقرار.

وتعتقد الحكومة أن ضخ رماء جديدة بين عناصرها من الوزراء كل فترة يشعر الناس بأنها تنصت إليهم ولا تمناع في إقصاء المخاضين.

محمود زكي

القاهرة - اختتمت في العاصمة السودانية الخرطوم، الأحد، الجولة الثالثة من مفاوضات سد النهضة، بحضور وزراء الري في كل من مصر والسودان وإثيوبيا، ومشاركة مراقبين من وزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي، دون تحقيق تقدم ملموس.

وتعددت مسالة الوصول إلى اتفاق شامل ينهي أزمة ملء وتشغيل سد النهضة، وبات أمام مفاوضي الدول الثلاث جدول زمني ضيق للوصول إلى حل، فلم تتبق سوى أيام معدودات من المهلة الزمنية المحددة قبل عرض النتائج النهائية على واشنطن والبنك الدولي في 13 يناير المقبل.

وقال وزير الري المصري، محمد عبدالعاطي، "إن الوقت ثمين ويجب بدء المناقشات المباشرة لإحراز تقدم حقيقي، وعلى الرغم من وجود خلافات كبيرة بيننا بشأن قواعد ملء سد النهضة، اعتقد أننا يمكن أن نحقق انفراجة"، مؤكداً أن القاهرة "كانت تفكر في الملاحظات والمخاوف التي عبرت عنها إثيوبيا، ونحن على استعداد لإعادة النظر في جوانب معينة من موقفنا لمعالجة هذه المخاوف، وهذا يدل على مرونة مصر والتزامها بالعمل مع إخواننا وشركائنا في إثيوبيا لتمكينهم من تحقيق أهدافهم التنموية".

وكشفت مصادر في وزارة الري المصرية لـ"العرب" أن عدم الإعلان عن